دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظم الإدارية فى مصر الحديثة 1805 - 1914
المصدر:	مجلة المؤرخ المصري
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم التاريخ
المؤلف الرئيسي:	زين الدين، إسماعيل محمد
المجلد/العدد:	ع40
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	يناير
الصفحات:	137 - 169
رقم MD:	1082402
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	النظم الإدارية، الحياة السياسية، الحكم والإدارة، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1082402

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظم الإدارية فى مصر الحديثة

١٨٠٥ - ١٩١٤

أ.د. إسماعيل زين الدين
كلية الآداب – جامعة القاهرة

مقدمة

سبق أن تناولنا فى دراسة خاصة النظم المالية فى مصر الحديثة فيما بين عامى ١٨٠٥، ١٩١٤، لذا رأينا استكمالاً للموضوع إفراد دراسة أخرى تعالج النظم الإدارية خلال تلك الفترة أيضاً، والتى شهدت بدايات التحولات الاقتصادية والاجتماعية، انعكست بدورها على المجتمع المصرى بمختلف طوائفه. وسوف نقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة، نبدأها بتسليط الضوء على الإدارة المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم نتبعها بالنصف الثانى، وصولاً لفترة السيطرة البريطانية منذ الاحتلال وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤.

تمهيد

من الصعب تعريف "مصطلح الإدارة"، لأننا نجد له معانى مختلفة فى عموم مدلوله فالبعض يطلقونه على الوظائف التى يقوم بها أرباب الأعمال ومديروها ومراقبوها، ويتصور آخرون الإدارة فئة معينة من الأفراد تمارس سلطاتها المخولة إليها وفقاً لنصوص المنشورات واللوائح والقرارات التى تدار بها الدواوين وتجرى عليها تفصيلات الحركة فى الإدارات المختلفة (الدواوين)، ويرى العمال أن الإدارة

هى السلطة التى تهيمن على أعمالهم أثناء العمل، وينظر بعض علماء الاجتماع إلى الإدارة وكأنها طبقة ذات وضع وسلطة محددين فى المجتمع. والواقع إن الإدارة تجمع هذه المفاهيم جميعاً، كما تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأساس الإدارة الناجحه فى أى مجتمع من المجتمعات يتجه بخطى حثيثه نحو التنمية هو النظام والاقتصاد وحسن التوجيه، كما أنه من الأسباب الرئيسية التى تؤدى إلى ضعف نمو معدلات الإنتاج هو ضعف الإدارة وعدم اهتمامها بالإنتاجية عامة. ووفقاً لهذا التصور فإنه يمكننا أن ننظر إلى الإدارة كأداة إنتاجية أو كعنصر من عناصر الإنتاج الرئيسية المعروفة. فهى من هذه الناحية شبيهة برأس المال والعمل والموارد الطبيعية، كما أنها تمتزج مع هذه العناصر بنسب متفاوتة فى عمليات الإنتاج وبالتالى فإن توافر الكوادر الإدارية المدربة وتنمية قدراتها الفنية من المهام الرئيسية لكل دولة تجرى على سياسة تحقيق التنمية فى كافة المجالات. ونستطيع أن ننظر إلى الإدارة أيضاً باعتبارها نظاماً داخلياً للسلطة تتمتع بصلاحية وضع الأنظمة التى تتعلق بالإدارة والتنظيم.

وكانت الإدارة المصرية فى عصر المماليك تكاد تنحصر فى توريد الضرائب المجموعة إلى "بيت المال". وقد حال ضعف الحكومة المركزية فى أواخر عهد المماليك دون تمكنها من الإشراف الكافى على أحوال الأقاليم، فانتشرت الفوضى وعم الفساد الداخلى، ونتيجة لجمود الأنظمة الإدارية لم يكن ثمة اهتمام بالأمور العامة كالصحة والتعليم ومشروعات الرى والزراعة تلك المهام التى تضطلع بها الإدارة الحديثة فى أى مجتمع يتجه نحو التنمية.(١)

ولم يختلف الحال كثيراً فى العصر العثمانى، حيث كان نظام الإدارة العثمانية لمصر مزيجاً من النظم الإدارية العثمانية ذاتها والنظم المملوكية التى كانت سائدة فى مصر قبل الغزو العثمانى. فقد وضع "القانون – نامة" الذى أصدره سليمان القانونى فى القرن السادس عشر الأسس التى سار عليها حكم مصر طيلة القرون الثلاثة التى سبقت عصر محمد على. وقد ظل الإطار العام للجهاز الإدارى والمالى

بالشكل الذى أرساه سليمان معترفاً به بوضوح طيلة تلك الفترة، برغم أن "القانون نامة" قد عدل بمضى الزمن وأضيفت إلى نصوصه تفسيرات تعسفية ودخلت عليه تطبيقات جديدة، واختفى عملياً إشراف الحكومة المركزية فى استانبول على الإدارة المصرية(٢).

وفى أواخر القرن الثامن عشر كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨م، وذلك لقطع الطريق على بريطانيا لمنعها من الوصول إلى الهند عن طريق احتلال مصر، بالإضافة إلى أسباب استعمارية أخرى. وقد حاول نابليون إدخال بعض النظم الإدارية الحديثة، فقسم البلاد إلى ثمانية أقاليم (مديريات) وكان يحكم كل إقليم من الأقاليم حاكم عسكرى من ضباط الحملة يساعده مجموعة من العلماء والأعيان والتجار المصريين، كما نظم نابليون الدوائر الإدارية ووضع دراسات لمشاريع عمرانية عديدة منها مشروع شق ترعة تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط. واتسم الحكم الفرنسى خلال تلك الفترة بالمركزية، تماماً كما كان الحال أثناء حكم المماليك والعثمانيين للبلاد.

وكان الظلم الذى عانى منه سكان مصر من المماليك وخورشيد باشا الوالى العثمانى، ومن قبل الحكم الفرنسى الذى غالى فى جمع الضرائب، دافعاً لهم لأن يلتفوا حول ضابط جاء على رأس الفرقة الألبانية لإخراج الفرنسيين من مصر هو محمد على ، وأن يلبسوه خلعة الولاية عام ١٨٠٥، واستمر حاكماً مؤقتاً مدعوماً بقوة الشعب حتى صدر فرمان من السلطان العثمانى تضمن عزل خورشيد باشا الوالى العثمانى والاعتراف بمحمد على والياً على مصر خلال نفس العام. (*)

محمد على واليا على مصر

حرص محمد على أول الأمر على استمالة زعماء الشعب والعمل بمشورتهم، فتم الاتفاق معهم على إطلاق يده فى إعادة تنظيم الدولة التى تطرق إليها الفساد نتيجة للمنازعات والصراعات الداخلية، وضعف سلطة الدولة(٣). هكذا أصبح محمد على مطلق التصرف فى إدارة شئون البلاد، التى أرادها ببعد نظره وطموحه

السياسى فى مستوى الأهداف التى كان يسعى إلى تحقيقها. وهذه الأهداف تنبع من المعطيات الأساسية التى كانت تصنع آنذاك قوة وازدهار الأمم الأوروبية المتطورة. إصلاحات داخلية تتناول الاقتصاد الريفى التقليدى، ضمان الأمن والاستقرار الداخلى للسكان من خلال لوائح وقوانين عادلة وتشجيع هجرة بعض العناصر الأجنبية واندماجها فى البلاد إلى جانب سياسة خارجية توسعية وطموحة.

انطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية يمكننا تسليط الضوء على جهود محمد على لإعادة تنظيم الإدارة المصرية، حتى يتسنى له القيام بإصلاحاته الشاملة فى جوانب الجيش والاقتصاد والتعليم والصحة وغير ذلك من المشروعات التى تنهض بها الدول الحديثة.

تنظيم الدواوين :

لمح محمد على من خلال احتكاكه بالفرنسيين فى مصر معالم الحضارة الأوربية واضحة جلية وتبين أثرها فى تكوين الدول الحديثة المنظمة، فشرع فى الأخذ بسياسة إصلاح واسعة النطاق فى الإدارة المصرية، فبعد أن قام بمسح الأراضى الزراعية فى سنة ١٨١٣ قسم البلاد إلى سبعة أقسام إدارية سميت مديريات وعين لكل قسم منها حاكماً يعرف بالمدير (أربعة بالوجه البحرى وثلاثة بالوجه القبلى). وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى عدة نواح (قرى)، وعلى رأس كل مركز عين مأموراً، ولكل قسم ناظراً، وعلى رأس كل قرية عين شيخاً يساعده "الصراف" و"الخولى" فى مسح الأراضى الزراعية، وجباية ما عليها من ضرائب، وكانت وظيفة المأمور تحديد ومراقبة الأعمال الزراعية، ويشترك مع المدير فى تقدير عدد الفدادين المخصصة فى كل قرية للزراعات المختلفة وفقاً لطبيعة الأرض. وإضافة إلى ذلك فقد كان يقوم بجمع الأموال والمحصولات ومطالبة الفلاحين بالضرائب ومراقبة جمع الأنفار للخدمة العسكرية والأشغال العمومية، هذا إلى جانب مراقبة سير العمل داخل المعامل والمصانع وإرسال تقارير دورية عنها إلى المدير المختص بذلك.

أما المدير فكان من أهم واجباته تفقد الأقسام والمراكز الداخلة فى نطاق اختصاصه وتنفيذ أوامر الباشا وقرارات المجلس الخصوصى بالإضافة إلى مراقبة مشروعات الرى والعناية بترميم الترع والقناطر والجسور.

وكان من المهام الرئيسية لمديرى ومأمورى الأقاليم والأقسام بالإضافة إلى ماتقدم كتابة تقارير تتناول الأعمال الواجبة على نظار الأقسام والمباشرين وحكام الأخطاط ومشايخ الحصص ومحاسبة هؤلاء وإرسال تلك التقارير إلى الباشا(٤) وثمة تقارير أخرى شهرية عن أحوال الأقاليم كانت ترسل إلى الباشا عن طريق الدفتردار(٥). وذلك لضمان انتظام الإدارات المختلفة وفرض الرقابة الصارمة على المسئولين وتوقيع أقصى العقوبات على المخالفين والمقصرين فى أداء مهام وظائفهم(٦). وغالباً كان يختار مأمورى الأقاليم من المصريين باعتبارهم أكثر دراية بأحوال البلاد وخبرة بزراعتها وأنهم أقدر من غيرهم على الإلمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم وأنهم أحق بالقيام على شئون الإدارة من الأجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسى(٧).

أما المديرون فكانوا جميعاً من الأتراك المقيمين فى مصر. حقيقة أن محمد على اعتبر المصريين غير أكفاء لتولى المناصب الإدارية الكبرى، إلا أنه استعان بهم فى وظائف الإدارة الصغرى فى الوقت الذى ظلت فيه الوظائف العسكرية والإدارية الكبرى فى أيدى الأتراك والشراكسة فى المقام الأول ثم فى يد الأرمن والأجانب. هذا وقد عرفت الثغور المصرية كالقاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس بالمحافظات وكان يحكم كل منها حاكم أو محافظ ويعاونه مجموعة من الضباط. وقد اهتم محمد على بالأمن الداخلى فقام بتنظيم الشرطة فى العاصمة والأقاليم وعين ضابطاً (حكمداراً) تحت قيادته ضباط منتشرون فى أنحاء القاهرة لمعاونته فى حفظ الأمن والنظام العام فى جميع أنحاء البلاد.

ولم يكن محمد على من الذين يمارسون سلطاتهم من خلال اللوائح والمنشورات والقرارات دون متابعتها، بل كثيراً ما مر على المصالح الحكومية لمتابعة تنفيذ تلك القرارت والمنشورات وعقاب المسئولين ومحاسبتهم إذا أهملوا

أمراً من الأمور الموكلة إليهم[٨]. وكانت تعليمات محمد على إلى المديرين كافة بضرورة التعاون والتشاور مع المرءوسين إدراكاً منه لمدى فائدة ذلك فى تسهيل وإنجاز أعمال المديريات والأقاليم والأقسام التابعة لهم[٩].

ولضمان تنفيذ مشروعاته وسرعة إنجازها قام بتأسيس مجالس متعددة لعل أهمها ذلك المجلس الخاص الذى تأسس سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م، وتفرعت منه سائر المجالس والدواوين الأخرى. وكان يعرف بالديوان العالى ويتكون من كبار الموظفين وعددهم ١٥٧ عضواً منهم ثلاثة وثلاثون من الأكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء، وأربعة وعشرون "من مأمورى الأقاليم" ومائة "من مشايخ الأقاليم" برئاسة الكتخدا بك (نائب الباشا)، أناط به مهمة ضبط وتنظيم الإدارة ومن اختصاصه النظر فيما يقدم من الدعاوى والعرائض التى تقع عناصرها وعين فى هذا المجلس عالماً من كل مذهب من المذاهب الأربعة، وكانت مهمتهم النظر فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما كانت مهمة هذا المجلس أيضاً وضع القوانين والنظم الابتدائية[١٠]. وكان المجلس يجتمع بانتظام فتعرض عليه أمور الحكومة كافة فيفحصها ويعرضها على الباشا. كما اعتاد محمد على المداولة مع أعضائه فى جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها.

وقد استمر هذا المجلس فى عمله حتى صدرت الأوامر سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م بتخصيص بعض رجال هذا الديوان لإنشاء مجلس للمشورة، من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء. أناط به النظر فى "إدارة شئون البلاد". وكانت مهمة هذا المجلس عرض الاقتراحات المتعلقة بالنواحى الإدارية العامة دون أن يلتزم الباشا بتنفيذها، فكانت آراء هذا المجلس ذات طابع استشارى محض. وكان الباشا يختار الأعضاء بنفسه. وبعبارة أخرى فإن الشورى كانت صورية خلال عصر محمد على. وقد تفرع منه فيما بعد الديوان الخديوى الذى تأسس سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ثم أطلق عليه عنوان (شورى المعاونة) إلى سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢ م حيث عرف بـ (المعية السنية). وكان فى الإسكندرية ديوان آخر عرف بديوان خديوى الاسكندرية وهو شبيه بديوان مصر فى اختصاصه وترتيبه. [١١]

وكانت وظائف هذا الديوان قضائية فيفصل فى المسائل التى يعاقب عليها القانون، وظل ينظر فى قضايا الجنايات والجنح، وبعبارة أخرى أطلق فى يده النظر فى جميع المسائل الكلية والجزئية، حيث تعرض على الباشا ليصدر أوامره فيها. كما كان من أعماله أيضاً الاضطلاع بشئون الإدارة التى فصلها قانون السياستنامة الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م واستمر فى عمله هذا حتى صدرت الأوامر بإنشاء "جمعية الحقانية" فى فبراير سنة ١٨٤٢م التى تشكلت من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من كبار رجال الجيش والبحرية والشرطة، ثم الحق به عدد من الضباط العسكريين والمدنيين لتحقيق الدعاوى التى يطلب أربابها تحقيقها، وكان من وظائفها محاكمة كبار الموظفين الذين من حقهم استئناف أحكامها أمام الباشا نفسه، كما كانت تفصل فى المسائل المعقدة التى تحيلها عليها الدواوين العمومية، هذا بالإضافة إلى النظر فى جميع القضايا المتعلقة بالنواحى العسكرية[١٢]. وبعبارة أخرى النظر فى المسائل النظامية والإدارية التى كانت قبل ذلك داخلة فى اختصاص المجلس العالى.

وكان من ضمن لائحة ترتيب المجلس العالى التى اشتملت على اربع مواد وجود ممثلين من التجار والعمد والمشايخ والعلماء ورجال الدين.[١٣] واشترطت اللائحة ضرورة معرفة الأعضاء المشتركين فى المجلس بالقراءة والكتابة، وذلك لأن وجود مثل هؤلاء بالمجلس هو لمعرفة "مصالح الأقاليم منهم وأخذ رأيهم عنها"[١٤]. كما خصصت لهم رواتب شهرية.

وقد تفرعت من الديوان الخديوى فيما بعد أقسام أخرى فإلى جانب ديوان الكتخدا (نائب الباشا) والذى تألف من قلمين قلم التحريرات وقلم الشفالك (الجفالك) والعهد كان هناك ديوان آخر عرف بديوان عموم التفتيش"، ومنه كانت تصدر القرارات والمنشورات التى يجب على سائر المصالح الحكومية تنفيذها، هذا بالإضافة إلى المجالس الأخرى التى أنشئت للتجارة والزراعة والأشغال العمومية (ديوان الأبنية) والصحة العامة والمعارف، واختص كل منهم بعمل مستقل.

وكان إذا دعت الحاجة إلى وضع قرارات مهمة فى الزراعة أو الأشغال العامة الأخرى، يعقد مجلسا من الأخصائيين ويشترك فيه حكام الأقاليم ومديروها وتقدم النتائج إلى محمد على للحصول على موافقته كما كان رجال الإدارة فى الأقاليم التى يحكمونها يقومون بتقديم تقارير عن مدى ما تم تنفيذه من أعمال، والوسائل التى يستخدمونها للتوسع فى الزراعة، ونجاحهم فى جباية الضرائب. وحتى تكون لدى الباشا صورة وافية عن حالة البلاد كانت تلقى على أعضاء المجلس المخصوص مسئولية إضافية هى دراسة التقارير (الجورنالات) الواردة من مختلف الإدارات، والقرارات المتخذة فى الاجتماع السنوى للمجلس الاستشارى العام المكون من "مديرى الدواوين" والأعيان الذين يعينهم الباشا، ثم ينقل إليه أهم المعلومات التى تتضمنها تلك الوثائق. (١٥)

وقد ذكر دوهاميل Duhamel القنصل الروسى فى مصر عام ١٨٣٧، أن السبب الذى حدا بالوالى إلى إنشاء هذه المجالس إنما هو قلة ثقته فى مقدرة رجال حكومته ورغبته فى أن يتضافروا جميعاً فى بحث المشروعات التى يعرضها عليهم قبل أن يقدموها إليه لاعتمادها أو رفضها فى النهاية، بينما يذكر "جان دنى" Jean Deny أن هذا التنظيم يقوم على مبدأين أساسيين، أولهما أن كل مسألة يجب أن تستوفى حظها من البحث والتمحيص فى أحد المجالس وأن الباشا يبدى عناية فائقة بمقدار ما تم مناقشته من الآراء فى الموضوع الواحد، وثانيهما أن للباشا وحده الكلمة العليا فى النهاية، فهو الذى تتركز فى يديه كل رقابة، ومن حقه المطلق تصريف الأمور وفق رغائبه(١٦).

وعلى الرغم أن هذا النظام لم يصل فى عصر محمد على إلى حد الكمال لأن تلك المجالس لم تعمل بكفاءة كبرى نتيجة لكثرة التغييرات واستغلال وظائف الأعضاء فى ارتكاب جرائم الرشوة لزيادة ثرواتهم إلا أنه فتح الطريق نحو التقدم والارتقاء فى الإدارة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وينبغى أن نشير فى معرض حديثنا عن تحديث الإدارة المصرية إلى نقطة هامة وهى أن الأخذ عن النظم الإدارية الفرنسية كان الطابع الغالب خلال تلك الفترة. فثمة مقارنة واضحة

بين مجالس التجارة والصناعة التى كونها نابليون خلال عامى ١٨٠١، ١٨٠٣، والتى كانت تقترح على الحكومة ما تراه من إصلاح دون العمل بها لأنها كانت أيضاً مجالس استشارية فقط وبين المجلس العالى والمجالس الأخرى التى تفرعت منه فى عصر محمد على والتى لم تكن تعمل دون موافقته، بحيث بقيت السلطة النهائية والكلمة الأخيرة بيد الباشا.

ولعل من أبرز أعمال محمد على الإدارية ما قام به من تعديلات إدارية فى المصالح الحكومية المختلفة، فى محاولة للسيطرة على الفوضى والفساد الذى تطرق إلى الإدارة وإلى المسئولين. وقد أدرجت التعديلات الإدارية فى قانون "السياستنامة" الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م. حيث تم حصر الدواوين المصرية فى سبعة دواوين وحدد لكل مدير اختصاص وظيفته(١٧).

صدر قانون "السياستنامة" لإعادة تنظيم الإدارات الحكومية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين الدواوين السبعة التى تضمنها التنظيم الجديد، وقد اشتمل هذا القانون على مقدمة وثلاثة فصول، اختص الفصل الأول منها ببيان "الترتيبات الأساسية" لتنظيم الإدارة المصرية ويتألف من تسعة بنود واحتوى الفصل الثانى على بيان "الإجراءات العملية" المتبعة داخل مؤسسات الدولة وتضمن واحداً وثلاثين بنداً أما الفصل الثالث والأخير فقد تضمنت بنوده "قانون العقوبات" والذى عرف "بالسياستنامة" واشتمل على واحد وعشرين بنداً. (١٨)

وقد ظهرت فلسفة محمد على فى تنظيم وإدارة الدولة من خلال المقدمة التى أوضح فيها أن الأخذ عن النظم والقوانين الأوروبية ضرورى خاصة خلال تلك الفترة المبكرة - ولكن بصورة تلائم طبيعة الواقع المصرى. فليس من المعقول أن نقول مثلاً أن القانون الفرنسى أو الألمانى "ينص على كذا وكذا" ونحاول تطبيقه داخل البلاد ولكن يجب أولاً أن ندرس الواقع المصرى ونطبق عليه القوانين التى تتلاءم وطبيعة البلاد. هذا ما أشار إليه محمد على فى مقدمته.

ونعرض هنا لتلك الدواوين السبعة أو (الوزارات الجديدة)، - إذا جاز لنا أن نستعمل تعبيراً حديثاً - مع تسليط الضوء على كيفية عمل هذه الدواوين والتنظيمات الإدارية المدرجة فى هذا القانون[١٩].

١- "**ديوان الخديو**" **(وزارة الداخلية)** : كان هذا الديوان العام يختص بالشرطة والشئون القضائية التى لا تتدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية، وبعبارة أخرى ضبط وربط مدينة القاهرة والفصل فى خصومات سكانها والنظر فى المسائل المتعلقة بمرتبات الموظفين وغيرهم فى أى جهة كانوا، هذا بالإضافة إلى الإشراف على تسع عشرة إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل معينة كالأسواق وإمدادات الباشا الخاصة وكذلك مستلزمات الإدارات الحكومية باستثناء الإمدادات العسكرية والمؤسسات الدينية وترعة المحمودية ودار سك النقود.

٢- "**ديوان الإيرادات**" **(وزارة المالية)** : وانقسم إلى قسمين، الأول ديوان إيرادات واختص بحسابات كافة مديريات الأقاليم وجزيرة كريد والحجاز والسودان أما الثانى فأطلق عليه ديوان عموم إيرادات الإسكندرية والمصالح الأخرى الموجودة بإيرادات المحروسة والجمارك.

٣- **ديوان الجهادية (وزارة الحربية)** : اختص هذا الديوان بالإشراف على التجنيد وفرز الرجال وإمداد الجيش باحتياجاته اللازمة والتى كانت تستخرج من مخازن الحكومة ومستودعاتها وتدريب المجندين الجدد بالإضافة إلى صيانة أبنية الجيش والمدارس العسكرية وكذا المستشفيات العسكرية. وكان مدير هذا الديوان مسئولاً عن كافة الإمدادات العسكرية بمعاونة فريق من الخبراء والعسكريين الأجانب.

٤- **ديوان البحر (وزارة البحرية)** : واختص هذا الديوان بالإشراف على التدريبات المتعلقة بالأسطول الحربى وكذا كافة أعمال الترسانة البحرية وأحواض الإصلاح وترميم السفن والمستشفيات البحرية، والتدريبات المتعلقة بالأسطول الحربى.

٥- **ديوان المدارس والأشغال العمومية** : واختص هذا الديوان بمدارس المبتديان (الابتدائية) والتجهيزية والخصوصية والمكتبات بالإضافة إلى المدارس الفنية والمخازن ومطبعة بولاق والوقائع المصرية وكافة الأعمال الهندسية وقناطر الدلتا ومزارع الحيوانات فى شبرا وحظائر الأغنام من سلالة المارينوس.

ولضمان تحقيق أكبر قدر من النجاح فى إنجاز الأعمال ومتابعتها كانت اللجنة المكونة من "شورى المدارس تقوم بإرسال المفتشين للتفتيش على مدارس القاهرة والأقاليم، ومتابعة سير الدراسة ومدى الالتزام بتنفيذ الأوامر الصادرة من الديوان إلى نظار المدارس، هذا بالإضافة إلى بحث طلبات واحتياجات المدارس، على أن يقوم هؤلاء المفتشون بتقديم تقرير إلى اللجنة يتضمن النتائج التى توصلوا إليها من خلال دورات المرور والمتابعة، حيث تقوم اللجنة بفحص هذه التقارير وتقديم الاقتراحات اللازمة، على أن تعرض على الباشا لاتخاذ القرارات النهائية بشأنها. واستمر الشورى فى عمله هذا بتنسيق بينه وبين الديوان المذكور. وإلى جانب ذلك فقد أنشئ قسم خاص بديوان المدارس والأشغال العمومية اختص بمتابعة مشروعات الرى وصيانة الجسور وترميم القناطر، وبعبارة أخرى كافة الأشغال العامة، لذا فقد آثرنا أن نطلق على هذا الديوان "وزارة المعارف والأشغال العمومية، وعين المسيلو لينان دى بلفون Linant de Belfond (وهو من أتباع المدرسة السان سيمونية) ناظراً لهذا الديوان (قسم الأشغال العمومية). (٢٠)

وكانت أغلب مشروعات الرى والأشغال العامة يتم بحثها باجتماع مفتشى ومهندسى الأقاليم، حيث تتم مناقشتها واتخاذ القرارات الملائمة، التى تدون فى سجلات خاصة بعد بحثها بالمجلس العالى ثم ترسل إلى المسئولين بالأقاليم للتنفيذ على غرارها بعد التصديق عليها من جانب الباشا. وكان هذا القسم أيضاً مسئولاً عن توزيع الواجبات على مفتشى ومهندسى الأقاليم، وإليه ترد التقارير عن سير الأعمال كل خمسة عشر يوماً(٢١).

ديوان التجارة المصرية والأمور الأفرنكية : واختص هذا الديوان بإجراء كافة التعاقدات التجارية مع الحكومة والأهالى والنظر فى المسائل المتعلقة بمعاملة التجار الأجانب، وكذا الإشراف على توريد حسابات كافة الإيرادات إلى أحد دواوين عموم الإيرادات ثمناً للحاصلات الزراعية المبيعة على يد هذا الديوان، هذا بالإضافة إلى الإشراف على مخازن الحكومة[٢٢].

٦- **ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة)** : واختص بالإشراف على كافة المصانع التى أنشئت خلال تلك الفترة والتنسيق فيما بينها، وإمدادها بكافة احتياجاتها من الخامات أو الآلات، أو العمال، وكان مفروضاً على النظار ومفتشى المصانع مراقبة العمال وأحوال الإنتاج ومعدلاته وكذا الأرباح والخسائر وتدوين تلك الملاحظات فى تقارير دورية ترسل إلى مدير الديوان للإطلاع عليها وعرضها على الباشا لاتخاذ الإجراءات المتبعة.

وقد أشار دوهاميل فى عام ١٨٣٧ إلى أن مصر كانت تفتقر إلى الأفراد اللازمين لإدارة الحكومة وفقاً للمستويات الأوروبية برغم أن الحكومة المصرية قد أعيد تنظيمها على شكل وزارات على النسق الأوروبى على يد مستشار فرنسى. وكان من المتوقع أنه طالما أن قيادة الحكومة لم تتغير أيا كان الشكل الذى تتخذه فإن الإضطراب الذى أحاط بالتنظيم السابق سيظل وربما يزداد - إذ أن إعادة التنظيم فى العادة تتضمن الارتباك [٢٣].

وبعد أن استعرضنا التنظيمات الإدارية التى أنشأها محمد على، وأشرنا إلى الدواوين التى ساهمت فى تنظيم وإدارة هذا الجهاز، نعرض هنا لنظم الإدارة وتطورها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى فترة السيطرة البريطانية (١٨٨٢-١٩١٤م) لنتبين بجلاء أوجه التشابه وما طرأ عليها من اختلاف مع بيان التطور الذى ظهر على هذه الدواوين والمؤسسات التابعة لها.

تطوير الإدارة المصرية :

تولى عباس باشا الحكم بعد وفاة إبراهيم باشا (٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م). ويمكن القول أنه خلال تلك الفترة وكذلك فترة حكم محمد سعيد باشا استمرت الإدارة المصرية كما كانت خلال عصر محمد على مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة[٢٤] فقد أنشأ عباس الأول مجالس الأقاليم وسن لها لائحة صدر بها أمر عال فى ١٣ شوال سنة ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م وكانت تتكون من خمسة مجالس، واختصت للفصل فى الدعاوى برئاسة المديرين:

- مجلس طنطا : ويختص برؤية كافة الدعاوى والمنازعات التى بين أهالى مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة.
- مجلس سمنود : وينظر فى الدعاوى التى تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية.
- مجلس الفشن : لمديريات الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم.
- مجلس جرجا : لمديريات أسيوط وجرجا وأسنا وقنا.
- مجلس الخرطوم ويختص بإقليم السودان.

وقد عين لكل مجلس اثنان من علماء الأزهر بوظيفة مفتيين أحدهما حنفى المذهب والآخر شافعى يعاونهم اثنان من مشايخ البلاد. وكان كل مجلس يتألف من رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب فيما عدا مجلس سمنود الذى كان يتألف من رئيس وعضوين. ووضعت لتلك المجالس لائحة ببيان أيام انعقاد الجلسات وإيجاد صندوق على الباب للعرائض. وعمل أختام بأسماء المجالس، وإحالة "كافة جرانيل القضايا التى كانت تنظر بالمديريات إليها"-وخلو "أرباب المجلس من الأغراض سواء كان فيما يختص بالحكومة أو الأهالى" والحق فى استدعاء المديرين أو الموظفين للمثول أمامها عند الاقتضاء ووضع المشروعات "كلما لاح من المواد التى تكون فيها تقدم وفوائد للأهالى أو فى مواد الفلاحة وإعطاء القرار اللازم، على

أن يقدم لمجلس الأحكام" وحرية أرباب المجلس التامة فى إبداء رأيهم فى أى أمر من الأمور. وكانت قرارات المجلس ترسل إلى "ديوان الكتخدا" لاتخاذ إجراءات التنفيذ(٢٥).

أما محمد سعيد باشا فقد اتجه إلى إصلاح القضاء وأولاه جل اهتمامه وعنايته، واحتفظ لنفسه بحق تعيين القضاة بعد أن كان ذلك من حق قاضى القضاة التركى، كما أنشأ محاكم جديدة أطلق عليها "المجالس المحلية" للفصل فى الخصومات بمقتضى أحكام "القانون السلطانى"، وأعاد تنظيم مجلس الأحكام حيث قسمه إلى خمسة أقلام – قلم الضبطية وقلم تركى وقلم عربى وقلم مترجمين وقلم للتقارير "العرضحالات" وقد أضاف إلى تلك الأقلام ثلاثة أقسام إدارية لتحرير المكاتبات بين المجلس وسائر المصالح ولتحقيق سهولة الاتصال بدواوين العموم ومديريات الوجهين القبلى البحرى. ومن ناحية أخرى فقد كثر توافد الأجانب إلى البلاد خلال تلك الفترة ممادفع سعيد باشا إلى إصدار لائحة لتنظيم ضبط وربط الرعايا الأجانب داخل البلاد(٢٦) كما أنشأ "مجلس قومسيون مصر سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م" للنظر فى الدعاوى المختلفة بين الأجانب والوطنيين ووضعت لائحة له ببيان اختصاصاته وكيفية المرافعة أمامه وطريقة استئناف أحكامه وسميت "قانون رؤية الدعاوى بمجلس قومسيون مصر".(٢٧)

وكان من أبرز أعمال محمد سعيد الإدارية تحويل بعض الدواوين إلى نظارات تمشياً مع ظروف العصر، ومدى ما حدث فى البلاد من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، أدت بدورها إلى حدوث هذا التطور.

وحين تولى الخديو إسماعيل الحكم (٢٦ رجب سنة ١٢٧٩هـ/ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣م) بدأت الإدارة المصرية تسير سيراً حثيثاً على طريق التقدم والرقى بخطوات سريعة ولعل ذلك راجع إلى تربية إسماعيل الأوربية واتصاله بحضارتها.

كان إسماعيل رجلاً قد تنسم ألواناً من ثقافات الغرب الأوروبى، خاصة الثقافة الفرنسية، وشاهد بنفسه نظم الإدارة الحديثة فى الدول الأوروبية وعرف

السلطات وتنظيمها، وضرورة فصلها وما إلى ذلك من المعانى التى جلبتها الحضارة الغربية الحديثة. ومن ثم فقد عرف النظم الإدارية الغربية وعمل على السير فى مضمار الحضارة الأوربية وقد اقتضته مسايرة التطور الذى أحرزته البلاد فى مختلف الجوانب الاقتصادية والعلمية ضرورة إجراء تعديلات كبرى فى الإدارات المصرية، مع الاحتفاظ بالأسس الرئيسية للنظم الإدارية التى وضعها محمد على من خلال السياستنامة ومجموعة اللوائح والقوانين والأوامر الصادرة من الباشا إلى المسئولين والتى سارت عليها الإدارة المصرية طوال القرن التاسع عشر إلى حد كبير فحول باقى الدواوين الكبرى التى تركها محمد سعيد باشا كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى نظارات واستحدث فى سنة ١٨٦٥ نظارة الزراعة وضمها إلى الأشغال كما أنشأ المجلس الخصوصى، الذى تكون من نظار الدواوين ومأمورى الأقسام والمراكز بالإضافة إلى بعض الشخصيات البارزة وأعيان البلاد. واختص بمناقشة المشروعات المقدمة من الأقاليم والمديريات وكافة المصالح الحكومية واتخاذ القرارات اللازمة وعرضها على الخديوى للتصديق بالموافقة أو الرفض(٢٨).

وفى عام ١٨٦٦ أنشأ إسماعيل مجلساً نيابياً (مجلس شورى النواب) اختلفت الآراء حول الأسباب التى دعت إلى إيجاده. وكان يتكون من ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات. وقد اتخذ شتى الاحتياطات اللازمة لوضع المجلس تحت سيطرته فجعل آراءه استشارية بحتة له أن يقبلها أو يرفضها، وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته، وبذلك كان هذا المجلس أقرب إلى الهيئة الإدارية منه إلى الهيئة النيابية، أو بعبارة أوضح وأدق مجلساً استشارياً. (٢٩)

وقد استحدث إسماعيل بعض المصالح الإدارية الحيوية لمواكبة العصر وطبيعة المتغيرات الجديدة، فأنشأ مصلحة الإحصاء ومصلحة المساحة والرصد خانة بالعباسية ومصلحة البريد بالإضافة إلى اهتمامه بالمواصلات السلكية واللاسلكية لتحقيق سهولة الاتصال بين القاهرة وسائر الأقاليم حتى السودان واقتضته ذلك ربط القاهرة بالأقاليم بشبكة من خطوط السكك الحديدية(٣٠) هذا

بالإضافة إلى إنشائه بلدية القاهرة والإسكندرية لتنظيمها مالياً وإدارياً، تماماً كالمدن الأوربية الحديثة[٣١]. وقد أدخل إسماعيل أيضاً وظيفة "مأمور أورناتو" – مصلحة التنظيم فى وقتنا الحاضر – وعين المسيو جران مهندساً لإدارة المصلحة والإشراف الهندسى والفنى على تمهيد الطرق والشوارع والاهتمام بالناحية الجمالية لمدينة القاهرة، كما شكلت لجنة أخرى فنية من المختصين للعمل على "انتظام وتوسيع وتحسين مواقع ومبانى الإسكندرية". وكان قد أنشئ من قبل مجلس فنى "مجلس أورناتو" بديوان المحافظة لهذا الغرض[٣٢].

وفيما يتعلق بمدينة القاهرة، فقد سعى إسماعيل لتطويرها إدارياً وجمالياً وجعلها باريس الشرق، عن طريق برنامج طموح، شمل تزويدها بمياه الشرب الصحية للوقاية من الأوبئة والأمراض نتيجة استخدام المياه الراكدة، وإزالة التلال والخرائب التى كانت تحيط بها، إلى جانب إعادة رسم وتخطيط أحيائها. وتم إنشاء الإسماعيلية (ميدان التحرير حاليا) وباب اللوق والأزبكية والأورمان وحى عابدين الذى أصبح مقراً لاقامته (قصر عابدين). وقد استعان فى ذلك المشروع بالمهندس الفرنسى المسيو بيير جراند وعهد إليه إدارة مصلحة الطرق والكبارى. كما أضاء المدينة وتوابعها بالغاز والتى تطورت عمليات الإنارة بها بشكل سريع فى فترة الاحتلال والسيطرة البريطانية.

قسمت البلاد فى عهد إسماعيل إلى أربع عشرة مديرية : وهى البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والمنوفية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسنا وصارت المحافظات تسعاً وهى القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط وبوزسعيد والعريش والإسماعيلية والسويس والقصير ويرأس المديريات المديرون والمحافظات المحافظون وقسمت المديريات إلى مراكز يحكم كل منها مأمور وقسمت المراكز إلى قرى واستحدث إسماعيل منصب العمدة فى القرى بدلاً من مشايخ القرى الذين أصبحوا معاونين لهم. ولضمان تحقيق الانضباط والنظام فى الإدارات المختلفة صدرت الأوامر إلى المجلس الخصوصى بضرورة إنشاء

ديوان خاص أناط به مهمة تفتيش كافة الدواوين وسائر الأقاليم والمحافظات[٣٣]. وثمة منشورات دورية لبيان واجبات المديرين والمأمورين[٣٤].

ومن الملاحظ أن نظم إسماعيل الإدارية قد اتسمت أيضاً بقدر من المركزية وعدم المرونة[٣٥]. تماماً كما كان الحال فى عصر محمد على، وقد ظهر هذا بوضوح من خلال مطالعتنا للأوامر التى صدرت خلال تلك الفترة: "بعدم جواز نقل أحد من المستخدمين فى مصلحة إلى مصلحة أخرى، دون الحصول على أمر من الخديوى ذاته"[٣٦] فلم يكن نظار الدواوين ومأمورى الأقسام إلا مجرد موظفين يقومون بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من جانب الخديوى، دون الحق فى الانفراد بتصرف يتناول حلاً أو عقداً أو اتخاذ أى قرار من القرارات. تماماً كما كان الحال بالنسبة للمجلس الخصوصى العالى ومجلس شورى النواب اللذين كانا يجمعان هؤلاء جميعاً بالإضافة إلى بعض الشخصيات البارزة وأعيان البلاد فلم تكن تلك المجالس إلا مجرد مجالس استشارية فقط ليس للأعضاء حق التدخل فى شئون الإدارة والحكم إلا بالقدر الذى يسمح به، وفى حدود الأوامر والتعليمات الصادرة من الخديو نفسه.

وقد وجه إسماعيل عناية واهتمام خاص إلى تنظيم القضاء والشرطة لتحقيق الأمن والنظام الداخلى فعمل على إنشاء هيئة قضائية للفصل فى المنازعات والدعاوى والقضايا المتعلقة بالضبطية على أن تقدم مضابطها لمجلس الأحكام الذى تولى رئاسته آنذاك شريف باشا[٣٧].

ومما تجدر ملاحظته أنه كان يوجد فى كل مديرية وكل محافظة قلم يسمى (قلم الدعاوى أو قلم القضايا) وكانت وظيفته تحقيق المسائل الجنائية بأنواعها الثلاث، وحفظ ما يرى وجوب حفظه وتقديم ما يستحق النظر فيه إلى المجالس (مجالس الأقاليم) وكان يباشر التحقيق تحت رعاية المدير ولهذا الكلمة العليا. ومنذ قيام هذه المجالس بمباشرة مهامها أصبح "القانون السلطانى" معمولاً به فى كافة الأحكام الجنائية[٣٨] ومن ناحية أخرى فقد أنشأ إسماعيل فى كل بلد مجلسين أحدهما

"لأمور الإدارة" عرف بمجلس مشيخة البلد والثانى "لرؤية الدعاوى" وعرف بمجلس دعاوى البلد واختص برؤية الدعاوى التى تقع عناصرها بين الأهالى بخصوص عمليات الرى والزراعة وما إلى ذلك.

أما مجلس إدارة المشيخة فقد اختص "بملاحظة انتظام الأضرحة وعمارية المساجد والمعابد والآثار القديمة والمكاتب، وملاحظة قيد المواليد والوفيات ومعلومات إحصائية تتضمن بيان الأهالى وسكان البلد منزلاً منزلاً وقيد المستجدين واستبعاد من ينتقل من البلد" وعليه أيضاً ملاحظة الإصابة بأمراض الجدرى وسائر الشئون الصحية(٣٩).

وهكذا اتيحت الفرصة لبعض مشايخ القرى لشغل وظائف أعلى فى الإدارة بعكس الحال فى عصر محمد على، مما أدى إلى بروز فئة جديدة داخل المجتمع عرفت بفئة الأعيان، والتى شكل من بينها أغلب أعضاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وقدر لها أن تلعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية فيما بعد.

أما من ناحية الشرطة فقد أعاد تنظيم جهازها وعين المسيو "تمستكلى صوليرا" وهو إيطالى الجنسية رئيساً للشرطة وعاونه مجموعة من الأوروبيين بكل من القاهرة والإسكندرية وتم تدريب بعض العسكريين المصريين للانخراط فى هذا الجهاز الجديد، وبالتالى تم الاستغناء عن قواصة الحكومة والقواصة الأجانب(٤٠). ومنح مأمور الضبطية الحق فى عزل رؤساء البلوكات فى حالة تقاعسهم عن أداء مهام وظائفهم(٤١).

وبعد أن تناولنا بالدراسة تطوير الإدارة المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ينبغى أن نشير إلى جهود الأجانب فى الأنظمة الإدارية التى استحدثها إسماعيل خلال تلك الفترة ومن بين هؤلاء نجد سكرتيره الخاص وكان فرنسياً والمسيو روسو وقد عين مديراً للأشغال العمومية وإليه الفضل فى إنجاز الكثير من مشروعات الرى وكذلك المسيو جران وكان مهندساً للطرق والشوارع

والمسيو فرانسى كبير مهندسى نظارة الأوقاف، كما تولى المسيو رينى إدارة مصلحة الإحصاء، ثم خلفه الإيطالى امتشى Amtcci وأشرف المسيو ماريت على إنشاء المتحف المصرى فى بولاق وكذا المكتبة الخديوية وهما من أهم الآثار المصرية خلال تلك الفترة. وإلى المسيو درانت باشا الفضل فى إقامة دار الأوبرا الخديوية والتى ضارعت الأوبرا العالمية بباريس وتولى ماكيلوب باشا الإنجليزى الإشراف على الموانئ والفنارات المصرية التى توسع إسماعيل فى إنشائها. فإلى هؤلاء جميعاً وغيرهم الفضل الأكبر فى تطوير الإدارة وإنجاز مشروعات التنمية. وهكذا ترك إسماعيل البلاد بعد أن تابع ما بدأه محمد على من وضع أسس النظم الإدارية الحديثة والتى سارت عليها الحكومات المتعاقبة مع بعض التعديلات التى تواكب ظروف العصر وطبيعة المتغيرات الجديدة التى شهدتها البلاد خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

الإدارة فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢-١٩١٤م :

عقب الاحتلال البريطانى لمصر، استدعى السفير البريطانى اللورد دافرن Daffern من الآستانة لينظم أوضاع البلاد وفقاً لمصالح بريطانيا الاستعمارية، ولوضع تصور عام للإصلاحات المطلوبة فى كافة المؤسسات الإدارية.

وحين شرع دافرن فى القيام بمهمته وضع نصب عينيه التوفيق بين إطالة فترة الإصلاح والوعود المبذولة من جانب بريطانيا للدول الأوربية بالجلاء الفورى عن مصر بعد استقرار الأوضاع الداخلية، فبدأ بإلغاء المراقبة الثنائية وتعيين مستشار مالى إنجليزى، ثم استدار إلى الجيش فقام بتصفية رجال الثورة العرابية واستبعاد من ساهم فيها. ورأى أن مصر ليست بحاجة إلى قوة عسكرية كبيرة للدفاع عنها، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن وحفظ النظام داخل البلاد، فأشار بإنشاء جيش مصرى لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى لهذا الغرض، يتولى قيادته رجل إنجليزى، ويعاونه مجموعة من الضباط الإنجليز، وأوصى

بضرورة السيطرة على الداخلية عن طريق إنشاء بوليس تحت إشراف مفتش عام ومساعد له بمعاونة بعض المفتشين البريطانيين.

كذلك رأى دافرن ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القضائية، وإدخال العناصر الأوربية فى المحاكم الأهلية وإسناد وظيفة النائب العمومى إلى محام إنجليزى لمساعدة ناظر الحقانية (وزير العدل) على تنظيم المحاكم الجديدة. (٤٢)

وقد واجه إصلاح الجهاز الحكومى فى مصر عقبتين أساسيتين الاولى هى العقلية الرجعية الوصولية التى كانت تسيطر على الحياة السياسية. أما العقبة الثانية فتتمثل فى سيطرة طائفة الأتراك الشركس على الوظائف البيروقراطية، وبالتالى فقد كان يجب فى المقام الأول – فى رأى كرومر أول مندوب سامى بريطانى فى مصر – إحلال سلطة أخلاقية جديدة محل السلطة القديمة التى لم تهتم كثيراً بالواجب والمسئولية تجاه المجتمع، وبالتالى يجب إقصاء ممثلى الارستقراطية التركية القديمة التى كانت تقاوم كل إقدام على التجديد – المعوقون فى الإدارة منذ عصر محمد على – وذلك بفضل نفوذها شبه الاقطاعى. ولم يكن بقاء هذه الطبقة فى مواقع القيادة عوناً فى وقت من الأوقات بل كان عقبة فى سبيل الأخذ بمبادئ الأخلاق الحديثة فى الحكم. (٤٣)

وقد اقتصر التدخل البريطانى فى السنوات الثمانى الأولى من الاحتلال على مؤسسات الجيش والمالية والاقتصاد، والقيام بإصلاح الإدارة كلها وتغييرها تغييراً شاملاً من القاعدة إلى القمة، وقد دعا تحقيق هذا بعد عام ١٨٩٠م إلى ازدياد تدخل المندوب السامى البريطانى مباشرة فى الشئون السياسية الخاصة بجميع دوائر الحكومة.

وكانت نظارة الداخلية تعد – من وجهة نظر كرومر – موطن الإهمال الحكومى، لذا فقد عرض المصلحون الإنجليز مهمة تعديل نظام الشرطة الداخلى والسلطات المحلية التى تهيمن على الشرطة فى الوقت نفسه عدة مشاريع لتنظيم الشرطة. (٤٤)

ولزيادة قوة الأمن العام ورفع روح النظام فيه، تقرر فى عام ١٨٨٣ تعيين مفتشين من الإنجليز فى الأرياف يشرف عليهم مفتش عام من أبناء جلدتهم فى القاهرة يكون مسئولاً أمام ناظر الداخلية المصرى، وكان المفتش العام – الجنرال فالنتين بيكر Valentine Baker – هو قائد الجيش المصرى فى السودان، وقد حرص على آرائه العسكرية بعد نقله من الشرطة التى اعتاد تنظيمها على أن تكون احتياطياً عسكرياً قد يدعى فى وقت قريب إلى الدفاع عن البلاد ضد غزو رجال المهدى، وكان نظام قوات الأمن يتألف من قسمين مستقلين هما رجال الأمن فى تشكيلات شبه عسكرية ورجال الشرطة.(٤٥)

وقد ظلت شرطة الأرياف، كما هى، تحت سلطة المديرين الذين كانوا يسيطرون فى نفس الوقت على موظفى الحكومة على اختلاف طوائفهم فى الأرياف، ثم تقرر بعد ذلك أن تبتعد الشرطة عن سلطة المأمورين والمديرين، وجعل منها هيئة مستقلة خاضعة لمراقبة المفتشين فى المديريات تحت إشراف المفتش العام الإنجليزى فى القاهرة. وقد عهد إلى الشرطة التحقيق فى الجنايات وفقاً لقانون المرافعات الإنجليزى الهندى، دون النيابة، مما أدى إلى تقليص سلطة المديرين، وبالتالى سيطرة إنجلترا بكل قوتها على جهاز الأمن الداخلى. (٤٦)

وقد عين الجنرال كتشنر مفتشاً عاما فى عام ١٨٩٠، فحدد اختصاصات المفتشين والمديرين تحديداً دقيقاً وظلت الشرطة تحت سلطة المدير، ولكن كان على المدير منذ ذلك الحين أن يصدر أوامره إلى الشرطة بواسطة المفتشين، ولم يكن له أن يتدخل فى مسائل التدريب والتنظيم ولا أن يطلب قوات الأمن إلا فى الأغراض المشروعة، وفضلاً عن ذلك كانت الشكاوى ضد الشرطة تحال إلى ناظر الداخلية الذى كان ينظر فيها بالاشتراك مع المفتش العام.

وقد وضعت سلطات الاحتلال نظاماً لتعيين العمد عام ١٨٩٥م روعى فيه أن يتم اختيار العمد بمعرفة لجنة تشكل فى كل مديرية يكون من بين أعضائها ممثلون عن العمد، ولكنه أخضعهم فى ذات الوقت لسلطة الاحتلال، إذ جعل هذا النظام

تعيين العمد وتأديبهم من سلطة المديرين الذين كانوا تابعين، بدورهم، لمستشار الداخلية الإنجليزى. وأعطت قرارات ١٦ مارس ١٨٩٥، ٢٥ أبريل ١٨٩٨م للعمد بعض السلطات القضائية، فعهد إليهم النظر فى بعض الدعاوى المدنية والجنائية، ثم تدعمت سلطتهم القضائية بصدور قانون "محاكم الأخطاط" فى ٨ يونيو ١٩١٢م، الذى نص على تشكيل محكمة فى كل قرية تتكون من خمسة أعضاء تختارهم السلطات من بين ذوى الأملاك بالقرية للنظر فى القضايا الخاصة بحدود الأطيان ومشاكل الرى والصرف وقضايا الديون فى حدود خمسمائة قرش وقضايا التعويض فى حدود ألف قرش والمشاركة على المحصول فى حدود ثلاثة آلاف قرش، أما ماعدا ذلك فيرفع إلى المحكمة الأهلية، وقد وفرت هذه السلطات الإدارية والقضائية نفوذاً واسعاً للعمد على الفلاحين(٤٧).

وكانت السلطة التنفيذية فى أيدى هيئة من المستشارين والخبراء الإنجليز التى كانت تشكل "العمود الفقرى للإدارة المدنية المصرية" وكانت تضم فى عام ١٨٩١م، ٣٩ موظفاً كبيراً تركزوا فى المالية والجمارك وخفر السواحل والبريد والبوليس والجيش والأشغال العمومية ومصلحة السجون والمحاكم الأهلية والصحة. وقد أضيف لهؤلاء – فيما بعد– مستشار قضائى وقاض ومراقب للأموال المقررة فى نظارة المالية. (٤٨) وكان يعاونهم عدد كبير من مواطنيهم ومن الأوربيين من مختلف الجنسيات وقد زاد عدد هؤلاء الموظفين بمعدل فاق فى سرعته معدل الموظفين من أهل البلاد الذين تضاءلت منزلتهم شيئاً فشيئاً وأبعدوا عن المناصب التى كانوا يشغلونها حتى ذلك الحين. وفى الواقع، كان الإنجليز فى ذلك التسابق إلى الوظائف يفضلون على سواهم، وكانت جميع الوظائف الجديدة المهمة تخصص لهم دون جدال، بل كانوا يخصون أيضاً بالكثير من الوظائف الشاغرة التى كان يشغلها غيرهم من الأوربيين أو من المصريين. (٤٩)

وقد ازداد عدد الموظفين فى الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظفاً فى عام ١٨٩٦ إلى ١٣٢٧٩ موظفاً فى عام ١٩٠٦، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظفاً إلى ١٢٥٢ أى نحو الضعف، فى حين أن عدد الموظفين

المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظفا إلى ١٢٢٠٧ أى بزيادة نحو ٦٩% فقط. وكان فى عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظفا بريطانياً فقط، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظفاً فى عام ١٩٠٦ أى بزيادة تقدر بنحو ٢٣١%. ومما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددى للموظفين المصريين والأجانب أن أدنى الوظائف كانت من نصيب المصريين وأن جل الوظائف المهمة من نصيب الأجانب. فقد شملت الوظائف المصرية سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك، فى حين أن المناصب الإدارية ذات المسئولية أسندت إلى الأوربيين وخصوصاً الإنجليز. (٥٠)

كان الهدف الرئيسى من تلك السياسة هو حرمان المجتمع المصرى من أن يكون له نصيب أو حظ فى إدارة شئون البلاد وجعل هذه الإدارة جهد المستطاع إدارة بريطانية، حتى يكون هناك ذريعة لإطالة أمد الاحتلال، بدعوى أن المصريين عاجزون عن إدارة شئونهم بأنفسهم، وهو أمر يناقض السياسة المعلنة التى جعلت الترقية والتعليم والإعداد للحكم الذاتى والمحافظة على مصالحهم ومصالح أوروبا قاعدة هذا الاحتلال، وبالتالى أصبح إعداد المصريين وتدريبهم على إدارة شئونهم الداخلية أمراً بعيد المنال. (٥١)

وهكذا بإخضاع الأجهزة التنفيذية العليا للمستشاريين الإنجليز وطدت سلطات الاحتلال النظام والأمن بمراقبة الأجهزة الإدارية فى البلاد عن قرب. وكانت هذه الرقابة الصارمة من جانب هؤلاء تتفق وطبقات مهمة من السكان وخصوصاً فى الفترة المبكرة من الاحتلال، فحين كلف دافرن القنصل البريطانى نويل تمبل مور Noeltemple Moore بتسليط الضوء على شعور الرأى العام فى مصر عام ١٨٨٣، أخبر دافرن بأن – ونتيجة احتكاكه بهؤلاء – الأعيان فى الأرياف والعلماء والتجار كانوا شاكرين لانجلترا انقاذها البلاد من الفوضى، وفضلا عن ذلك فإن المصريين على شدة رغبتهم فى أن يزداد اشتراكهم فى الوظائف العامة، أعربوا عن "رغبة صادقة بالإجماع فى أن يشترك الإنجليز مع المديرين المصريين والقضاة والموظفين على اختلاف مناصبهم ليبقوهم فى طريق الاستقامة والواجب ولكى

يعطوا الثقة للأهالى بأن الحق والعدالة سيحلان من الآن فصاعدا محل الفساد والاستبداد وشريعة الأقوى".(٥٢)

وهناك عامل مهم زاد من شدة نظام الوصاية، فقد نجمت عن التوسع فى مشروعات التنمية الاقتصادية حاجات ومتطلبات إدارية وفنية جديدة تدعو إلى استخدام عدد كبير من المتخصصين الذين لا تستطيع مصر أن تزود الإدارة بأمثالهم، وبالتالى فإن عجز هيئة الموظفين من أهل البلاد، فى تلك الحالة، عن القيام بواجباتهم المتصاعد جعل كل تقدم نحو الاستقلال الذاتى مشكوكا فيه وشجع بالتالى على تركيز السلطة فى أيدى موظفى الاحتلال. وبهذا أرادوا توطيد سيادتهم بالحد من قوة مقاومة المصريين وإضعافها، وذلك بتعزيز قبضتهم على الإدارة والوقوف حجر عثرة فى سبيل نمو المؤسسات السياسية وبالحط من شأن الثقافة الوطنية. (٥٣)

وفيما يتعلق بالإصلاح القضائى، فقد كان القضاء فى مصر يتوزع بين المحاكم المختلطة والقنصلية والشرعية والأهلية. وقد رأى دافرن ضرورة الإسراع فى إقامة نظام للقضاء يضع حداً للإجراءات وطرق التحقيق المتبعة حينذاك وينشئ أساساً قانونياً لإحكام المحاكم. وفى ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدرت القوانين الجديدة للإصلاح القضائى، القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وهى القوانين التى كانت حكومة شريف باشا قد أعدتها فى نوفمبر ١٨٨١م، مسترشدة بالقوانين الفرنسية.

وقد بدأ العمل بالقانون المدنى وقانون العقوبات فى أول فبراير ١٨٨٤م فى الوجه البحرى بإنشاء خمس محاكم ابتدائية فى كل محكمة منها خمسة قضاة أحدهم أوربى، ومحكمة استئناف تضم تسعة مستشارين منهم أربعة مستشارين أوربيين وألحقت بكل محكمة مركزية محكمة جزئية برئاسة قاضى واحد تنتدبه المحكمة المركزية من بين أعضائها. وحدد اختصاص المحكمة الجزئية فى القضايا الجنائية بالجنح الصغرى، وفى القضايا المدنية والتجارية، بالمنازعات التى تقل عن مائة جنيه مصرى، وكانت هذه المحاكم الثلاث الجديدة تفصل فى القضايا المدنية

والتجارية والجنائية بدون محلفين، وكانت محكمة الاستئناف نهائية فى القضايا المدنية، أما فى القضايا الجنائية فقد كان الطعن فى أحكامها بالنقض جائزاً فى حالة واحدة فقط وهى مخالفة نصوص القوانين. (٥٤)

ونظراً لتعذر وجود عدد كاف من الموظفين ذوى الدراية بالشئون القضائية والقوانين فقد تعذر إدخال النظام القضائى الجديد فى الوجه القبلى أيضاً، وبالتالى فقد ظل القضاء الخديوى القديم معمولا به حتى يونيو ١٨٨٩م حين أنشئت ثلاث محاكم ابتدائية فى الوجه القبلى. (٥٥)

وبكل هذه الإجراءات وغيرها، سيطرت سلطات الاحتلال على الجهاز الإدارى والقضائى والسياسى فى مصر حتى إعلان الحماية عام ١٩١٤م، حيث كانت مصر تحكم بقرارات من وزارة الخارجية البريطانية، وانحصرت السلطة الشرعية فى التصديق على هذه القرارات، بعد أن سيطر المستشارون الإنجليز على معظم الوزارات منفذين تعليمات خارجية بلدهم بدرجة بات معها الوزير المصرى مكلفاً بتنفيذ مشورتهم، وإلا وجب عليه ترك وظيفته، تلك الحقيقة أكدها وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل فى برقيته للحكومة المصرية فى ٤ يناير ١٨٨٤. (٥٦)

وبالرغم من تلك الإجراءات التى اتبعتها الإدارة البريطانية لتحقيق الأمن والاستقرار فى الشارع المصرى، سواء فى الريف أو المدينة، فقد زادت عدد الجرائم ازدياداً ملحوظاً. ففى عام ١٩٠٦م، وقعت ٣٢٠١ جريمة منها ٧٤١ جريمة قتل، ٣٩٢ جريمة شروع فى قتل، ٤٩٧ سرقة بالإكراه، ٥٢١ جريمة إحراق متعمد كما وقعت ٦٣,٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة فلا عجب إذا سلم اللورد كرومر نفسه "بأن هذا الإزدياد فى الجرائم أشد ما فى موقف مصر كله من وجوه الإقلاق" . وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بأنها ظاهرة حديثة، وهو مجرد تغرير – على حد قول– روزشتين. (٥٧)

ولقد حار كرومر فى تعليل هذه الظاهرة حيرة شديدة، فنجده فى سنة ١٨٨٤م، وهو يلفت النظر إلى تلك الظاهرة يعزوها إلى إلغاء الكرباج، بينما ثبت

على لسان اللورد كرومر نفسه أن ذلك الإصلاح الكبير قد ظل زمناً طويلا معلقاً غير نافذ، لأن قوميسيونات الأشقياء، وهى فى الحقيقة محاكم عسكرية، كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥م إلى عام ١٨٩٠م كما تشاء فتارة تستعمله أداة عقاب وتارة أخرى تستعمله أداة تقرير[٥٨].

وقد زادت الجرائم التى يعتبرها القانون جناية من ١٢٩٠ فى عام ١٩٠٠م إلى ١٥٤٨ فى عام ١٩٠١، ٢١٢١ عام ١٩٠٣م، واضطردت فى الزيادة حتى بلغت ٣٥٨٦ جناية فى عام ١٩٠٦م، أى أنها زادت بنسبة ٢٧٧% فيما بين عامى ١٩٠٠، ١٩٠٦م، فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد السكان إلا بنسبة ١٦%خلال نفس الفترة. [٥٩]

وقد عاد كرومر ليبين لنا درجة الارتباط بين تقدم الثروة الاجتماعية وزيادة عدد الجرائم بقوله : "إن رخاء الفلاحين غير العادى قد شحذ هممهم وبث فيهم حب الكسب، وهذا من شأنه أن يثير الحسد والخبث والحقد في النفوس، وازدياد الجرائم في مصر يعود إلى هذه الأسباب[٦٠].

على أن ما ذهب إليه كرومر من الربط بين الثروة وزيادة عدد الجرائم بعيد عن الحقيقة والواقع، لأنه يتعذر الحكم على تأثير العوامل الاقتصادية في نمو الجريمة إذا اقتصر البحث على الثروة الإجمالية، فليس المهم هو مجموع الثروة بل المهم هو عدم المساواة أو العدالة فى توزيعها. فالثروة لا تستطيع أن تزيد من الإجرام إلا بطريقة غير مباشرة من خلال الاستياء الذى ينشأ عن سوء توزيع الثروة والإجحاف فيه، فليست الثروة نفسها بل سوء توزيعها هو الذى يضخم فى الوقت نفسه ثروة البعض ويدفع إلى المجتمع بفقراء جدد ويجعل الفقراء القدماء أشد فقراً. إذن فالثروة العامة لم تفعل شيئا سوى زيادة المستائين[٦١].

وخلاصة القول إن الجشع لا يلعب إلا دوراً ثانوياً فى إثارة الجرائم، أنه الشعور بعدم الرضى وبالاستياء، هذا الشعور النابع من فداحة عدم المساواة فى توزيع الثروة والذى يساهم فى ازدياد الجرائم. [٦٢]

الهوامش :

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص٥٣.

(٢) هيلين ان ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص١١٠.

(*) أثبتت الدراسات الحديثة التى تناولت تلك الفترة واعتماداً على المصادر الأصلية لتاريخ مصر، أن العصر العثمانى لم يكن كله عصر ركود وجمود وتخلف. ومن أهم هذه الدراسات، دراسة الدكتورة نللى حنا، والتى تعد من بين نخبة المتخصصين فى تاريخ العصر العثمانى، ولها دراسات هامة وأصيلة، منها "بيوت القاهرة فى العصر العثمانى" و"تجار القاهرة فى العصر العثمانى – سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار" و"ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية.

(٣) جهادية، أوامر، محفظة (١٧)، أمر عال بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، "تعهد وإقرار من محمد على على الاتفاق المنعقد من الوكلاء والمسئولين والأعيان مضمونه أن يكونوا يداً واحدة فى إعادة وتأييد نظام الدولة الذى طرأ عليها بعض أمور مخلة فى السنين الأخيرة لمناسبة حصول منافسات وأغراض شخصية بين الوكلاء وأنه متعهد قلباً وقالباً بشروط هذا الاتفاق والانقياد لما تدون به...".

(٤) معية تركى، دفتر ٦٩، وثيقة ٩٩، بتاريخ ٨ جماد ثان سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م.

(٥) ديوان خديوى تركى، دفتر ٧٢٩، وثيقة ٤١، بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م.

(٦) جهادية أوامر، محفظة (١٧)، أمر عال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م.

(٧) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، جـ٢، ص٢٧٨، د.ت.

(٨) معية تركى دفتر ٦٢، وثيقة ٤٠٧، بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، دفتر معية تركى بدون رقم، وثيقة ٥٠٧، بتاريخ ٩ جماد آخر سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م.

(٩) معية تركى ، دفتر ٦٩، وثيقة ٣٨، بتاريخ ١٦ جماد أول سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

(١٠) أحمد فتحى زغلول : المحاماة، ص ١٥٨، طبعة ١٩٠٠م.

(١١) نفس المرجع.

(١٢) المرجع نفسه، ملحق رقم ٣، ص ٢٧.

(١٣) انظر مواد اللائحة بالتفصيل فى ملحق الدراسة ص .

(١٤) جهادية أوامر، محفظة (١٧)، أمر عال من محمد على إلى مختار بك رئيس المجلس العالى المستجد، بتاريخ غاية جماد أول سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(١٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على، ص ٨.

(١٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، ص٨، طبعة ١٩٤٨م.

(١٧) دفتر مجموعة ترتيبات ووظائف الواردة بقانون السياستنامة.

(١٨) دفتر ممجموعة ترتيبات ووظائف الواردة بقانون السياستنامة الصادر فى ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م. ومواد القانون منشورة فى كتاب أحمد فتحى زغلول، المحاماة ، سنة ١٩٠٠م.

(١٩) دفتر مجموعة ترتيبات ووظائف الواردة بقانون السياستنامة الصادر فى ربيع آخر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

(٢٠) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر محمد على، النهضة، ١٩٣٨، ص١٠٩.

(٢١) لينان دى بلفون: مذكرات عن أهم أعمال المنفعة التى تمت بمصر، ص٢٥.

(٢٢) كان قد صدر قرار من محمد على إلى بوغوص بك ناظر التجارة بأن يقوم الأجانب العاملون بالحكومة بالإشراف على عمليات استيراد الآلات والخامات اللازمة لمؤسسات الدولة المختلفة.

(٢٣) هيلين ريفلين. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ١٢٢.

(24) Edward Dicey : The Story of the Khedivate, p.49.

(٢٥) أحمد فتحى زغلول، المصدر السابق، ملاحق، ص ٥٢، وتشتمل هذه اللائحة على عشرة مواد.

(٢٦) لوائح وقوانين، محفظة ٦، لائحة تتعلق بضبط وربط الأجانب بتاريخ ربيع الآخر ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م.

(٢٧) أحمد فتحى زغلول، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٢٨) معية سنية عربى، دفتر بدون رقم، ص٩٢، أمر عال للداخلية بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م.

(٢٩) حول لائحة تأسيس المجلس ونظامه، انظر، معية سنية عربى، دفتر ٣٢،جـ١،قيد اللوائح والقرارات والمنشورات، قرار رقم ٥١، ٥٥، ص ٣٦، ص ٤١.

(٣٠) معية تركى، دفتر ٥٣٩ أمر عال رقم ٣، ص ١٤، بتاريخ ٢٩ جماد آخر سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م.

(٣١) معية تركى، دفتر ٥٧٣، أمر عال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.

(٣٢) أوامر عربى، معية سنية، دفتر ١٩٠٩، أمر عال رقم ٧ إلى مجلس الصحة بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.

(٣٣) معية سنية عربى، دفتر ١٩٤٣، أوامر، أمر عال إلى المجلس الخصوصى بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٢م.

(٣٤) لوائح وقوانين، محفظة (٦) أمر عال للداخلية رقم ٨٩، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م.

(٣٥) معية تركى، دفتر ٥٣٩، ص١٢، أوامر كريمة، أمر عال بتاريخ ١٥ ربيع آخر سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م.

(36) Makinzy Walace : Egypt and the Egyptian Question, p.360.

(٣٧) أمين سامى، تقويم النيل، عصر إسماعيل، المجلد الثانى، جـ٣، ص ٤٧٥.

(٣٨) معية تركى، دفتر ٥٢٥، أمر عال إلى رئيس مجلس الأحكام رقم١٣، بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٧٩هـ/ سنة ١٨٦٣م.

(٣٩) أحمد فتحى زغلول، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٤٠) جورج جندى، جاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١١٩، طبعة ١٩٤٧، ومما هو جدير بالذكر أننا لم نعثر فى وثائق تلك الفترة على ما يؤيد ما ذهب إليه جورج جندى وجاك تاجر من وجود قواصة (الغفر) أجانب فى الإدارة المصرية، حيث أسندت هذه المهام للقواصة العرب أو المصريين بمعنى أدق.

(٤١) معية تركى. دفتر ٥٣٩، أمر كريم رقم ٤، ص ٢٦بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.

(٤٢) التقرير العام المرفوع من دافرن إلى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانى بشأن الإصلاحات فى مصر، ١٤ فبراير ١٨٨٣.

(٤٣) سعيد ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية فى مصر ١٨٨٢-١٩١٤، ص ٣٩، د.ت.

(٤٤) سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ٤٢.

(45) Cromener: Modern Egypt, vol.2, p.481

(٤٦) الرافعي : مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال، ص ١٥٧، ١٥٨. وكان كل مركز فى الأرياف بين يدى المأمور الذى كان يشرف إشرافاً مطلقاً على جميع الموظفين المحليين وعلى الشرطة أيضاً. وكان المدير يهيمن على جميع الموظفين فى جميع أنحاء المديرية. سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ٩٦، هامش (٤٢).

(٤٧) رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، ص ١٣٦، ١٣٧.

(٤٨) أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية،ص ٣١.

(٤٩) سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٥٠) تيوور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، ص ٢٢٥، طبعة ١٩٨١. وقد عاد كرومر ليؤكد من جديد فى تقريره الأخير (١٩٠٦) أهمية وجود العنصر الإنجليزى فى الإدارة المصرية، وأن استرجاع المفتشين البريطانيين من المديريات سوف يؤدى إلى عواقب وخيمة. تقرير كرومر عام ١٩٠٦، ص ٨.

(٥١) وقد تأكدت النزعة العنصرية عند كرومر عندما قال : "إن ما يعنيه الأوربيون بالحكم الذاتى المصرى يتلخص فى أن المصريين وقد صرفوا عن ميلهم الرجعى، لا يؤذن لهم بحكم أنفسهم إلا بالطريقة التى يراها الأوربيون" Cromer, Modern Egypt, vol.2, 526.

(52) Egypt No.,2, (1883), p.26, from Concul (Moore to Dufferin).

(٥٣) وقد أكد هذه الحقيقة اللورد ملنر فى عام ١٩٢١م؛ عندما قال بأنه "بإطالة الاحتلال البريطانى ازداد عدد الموظفين الإنجليز وتوارى ذلك المبدأ أن هدف الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لإدارة شئون بلادهم بأنفسهم". انظر، Milner: England in Egypt, Press, 1920، تقرير ملنر، رقم (١)، ١٩٢١. نقلا عن سعيد ذو الفقار، ص١١٥

(٥٤) للمزيد من التفاصيل، انظر، لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤م، القاهرة ١٩٨٣م.

(٥٥) سعيد ذو الفقار، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥٦) المقطم، العدد ١٢٣٨، ٨ أبريل ١٨٩٣.

(٥٧) تيودور روزشتين، المرجع السابق، ص٢١٧.

(٥٨) نفسه.

(٥٩) إسماعيل زين الدين : الزراعة المصرية فى عهد الاحتلال، ص ٩٣.

(٦٠) تقرير كرومر لعام ١٩٠٥.

(٦١) سعيد ذو الفقار، المرجع السابق، ص ٩١-٩٣.

(٦٢) نفسه.

لائحة ترتيب المجلس العالى الصادرة بتاريخ

٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٠ هـ/ سنة ١٨٣٤م

المادة الأولى

على ناظر المجلس فى بادئ الأمر ان يتوجه فى صباح كل يوم إلى المجلس العالى عندما لا يكون ولى النعم فى مصر عليه ان يظل فى المجلس إلى وقت الغروب حيث يأمر فى الوقت الملائم بترجمة أوراق المصالح العربية التى ترد يوميا ويتولى محمد أفندى ناظر الدرسخانة الإشراف على الترجمة حتى لا يقع فيها أى سهو أو خطأ ثم تقابل الترجمة على الأصل العربى فى المجلس مرة أو مرتين فى الأسبوع على سبيل الاختيار لمعرفة مبلغ صحتها ولما كان ناظر المجلس مسئولا عما يقع فى المجلس من خطأ و صواب فعليه أن يعنى كل العناية بأمر هذه الترجمة .

المادة الثانية

لما كان الأمر يتطلب الحضور إلى المجلس العالى فى الصباح والبقاء فيه حتى المساء فأنه لمن البداهة أن نظار الدواوين ومن إليهم من رؤساء المصالح المعدودين اليوم من أعضاء المجلس العالى لو راعوا هذه القاعدة لما اتسع لهم الوقت لرؤية شئون المصالح المعهود بها إليهم، فعلى المجلس ، والحالة هذه ان يستقدم إليه النظار ورؤساء المصالح الذين لهم أعمال فى المجلس تستدعى حضورهم إليه حيث ينظر فى الموضع بمواجهة ذاك الناظر أو الرئيس المختص ومتى انتهى النظر فى الموضوع يؤذن له ويعاد إلى مصلحته وكذلك الحال فيما إذا كان لأحد النظار فى أو الرؤساء شأن من الشئون التى تستوجب عرضها على المجلس العالى بنفسه وبعد عرض الأمر وإنهائه يعود إلى مصلحته .

المادة الثالثة

بما أنه ليس من المصلحة أن يداوم على الحضور إلى المجلس العالى الكبراء المعدودون من أعضاء المجلس على نحو ما جاء بيانه بالمادة الثانية فان الضرورة تقتضى بوجود بعض الخبراء بالمجلس، وحيث أن الأفندية ناظر الدرسخانة وناظر الوقائع وناظر الدفترخانة والانختار أغاس (أمين دار الأمتعة) يقيمون على قرب من دائرة المجلس العالى ونظراً لأن أكبر شئون الأفندى ناظر الدرسخانة مرتبطة بالمجلس فليس ثمة اى محذور من مداومة على الحضور إلى المجلس العالى يوميا . ولما كانت الأخبار والحوادث التى تنشر فى الوقائع يندر أن يحررها ناظر الوقائع بقلمه وأنما مهمته التصحيح والتثبيت، فليس هناك ما يحول دون مداومة ناظر الوقائع على الحضور إلى المجلس فى الأوقات المحددة على أنه ليس هنالك ما يمنع من ترددهما على مقر عملهما بين الفينة والفينة لرؤية شئون مصلحتهما بالمجلس العالى، وعملهما فى مصلحتهما ومن الموافق أيضاً أن يدوام على الحضور إلى المجلس العالى كل من أحمد أفندى البوشناق والأفندى المهتر (أمين مفروشات المبانى) إذ انهما غير متقيدين بإدارة مصلحة خاصة .

المادة الرابعة

بما أن أكثر الشئون الجارية رؤيتها بالمجلس العالى هى شئون الأقاليم فمن الإلزام والحالة هذه أن يوجد بالمجلس العالى بعض رجال الإقليم المنتخبين . ثم أن هناك قضايا يمارسها المجلس العالى، تتعلق بحقوق عباد الله ورؤية هذه القضايا والفصل فيها، من اختصاص الشرع الشريف حيث يجب أيضا أن يكون بين أعضاء المجلس عالمان من علماء مصر وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتروات والتجارة فان الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا، ولا بد للمجلس العالى من كاتبين ملمين بالأعمال الحسابية ليعهد إليهما فى رؤية الحسابات كما يجب أن يعين للمجلس العالى بعض المعاونين لاستخدامهم فى

تحقيق المواد التى تستوجب التحقيق فعلى كل مديرية أن توفد إلى المجلس العالى شيخا ينتخب من قبل الأهالى على أن يستبدل هؤلاء الشيوخ بغيرهم مرة فى كل سنة بنفس الطريقة (بالانتخاب) أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ويستبدلان بغيرهما مرة كل سنة كالشيوخ وكذلك الحال بالنسبة إلى التاجرين والكاتبين وعلى شورى المعاونة انتخاب المعاونين الذين سيعينون للمجلس، هذا ويجب اتخاذ هذا النظام دستورا للعمل[1].

[1] المصدر : دار الوثائق القومية، دفتر المنتخبات.